



تقرير موجز من الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان عن أوضاع البدون وأوضاع السجون في دولة الكويت أوضاع " البدون " في الكويت

لا شك أن قضية البدون في الكويت تظل من أهم إهتمامات الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان حيث يعاني ما يقارب المئة ألف نسمة من فئة البدون ، أو عديمي الجنسية ، في الكويت من أوضاع معيشية وإنسانية صعبة .. ولم تتغير أوضاع أفراد هذه الفئة كثيراً خلال الشهور والسنوات الماضية بالرغم من وعود الحكومة بتشغيل عدد من المؤهلين منهم في سلك التعليم والتدريس وفي المهن التمريضية والطبية .

كما أن الحصول على الوثائق مثل شهادة الميلاد والبطاقة المدنية وعقود الزواج والطلاق مازال عسيراً ولم توضع أي معايير للحصول على هذه الوثائق .

وربما يمكن إعتبار دعم التعليم التطور الإيجابي الوحيد الذي تم إنجازه حيث يحصل أبناء البدون على دعم مالي من صندوق خيري برعاية إدارة التعليم الخاص في وزارة التربية للتمكن من الالتحاق بالمدارس الخاصة غير الحكومية .

من جانب آخر حدث تطور لافت خلال شهر أكتوبر (تشرين الأول) من هذا العام عندما أقرت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس الأمة مشروع قانون تقدم به عدد من الأعضاء لمنح أفراد فئة البدون حقوق مدنية شاملة وهي تشمل حق العمل والتوظيف في المؤسسات الحكومية والخاصة والتمتع بحقوق الإقامة الشرعية وحقوق الحصول على الوثائق المشار إليها آنفاً وحق تعليم الأبناء في المدارس الحكومية وحق التمتع بالخدمات الصحية .

وقد حدد مشروع القانون المذكور فئات البدون بثلاث هي :-

1- من تتوافر فيهم شروط الحصول على الجنسية الكويتية وفقاً لأحكام المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 ، ويمنح كل منهم بطاقة أمنية ويعاملون وفق قانون الجنسية في الكويت .

2- من لا تتوافر فيهم شروط الحصول على الجنسية الكويتية واستطاعت اللجنة الإستدلال على منشئهم الأصلي يمنح إقامة دائمة لمدة عشر سنوات .



3- ما عدا من ورد ذكرهم في البندين السابقين يمنحون بطاقة أمنية لمدة سنتين وإذا ظهر للجنة بعد ذلك استنفأؤهم شروط الحصول على الجنسية الكويتية أو استدللت على منشئهم الأصلي ، عوملوا وفقاً لأحكام البندين السابقين .

ومن المؤمل أن يقوم مجلس الأمة خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) القادم بمناقشة أوضاع "البدون" وإتخاذ القرارات المناسبة أو اعتماد مشروع القانون المشار إليه .

وهناك محاكم في الكويت أصدرت مجموعة أحكام لصالح أفراد من البدون ولم يتم تنفيذ الأحكام من قبل الدولة مثل حكم بإصدار شهادة الميلاد وعقد الزواج . وكان حوالي 250 ألفاً من البدون يعيشون في الكويت قبل الغزو العراقي في 1990 وقد غادر عدد كبير منهم بعد تحرير هذا البلد في 1991 . ويعمل بعض البدون في الجيش أو الشرطة .



الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
KUWAIT SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

لا تزال الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان عاجزة عن زيارة السجون نظراً لعدم سماح الجهات الأمنية المختصة في وزارة الداخلية بالقيام بزيارات تفقدية من قبل أعضاء الجمعية إلى السجون أو مخافر الشرطة أو مراكز التوقيف . ولذلك فإن الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان لا يمكن لها أن تحدد أوضاع تلك السجون والمخافر ومراكز التوقيف وطبيعة المعاملات التي يتلقاها الموقوفون والسجناء في هذه المؤسسات ، وما إذا كانت الأوضاع والمعاملات تتطابق مع الإتفاقات الدولية والبروتوكولات الملحقة التي اعتمدت من قبل دولة الكويت .. ونأمل أن تتمكن من إقناع المسؤولين في وزارة الداخلية للسماح لأعضاء الجمعية بالقيام بزيارات تفقدية والإطلاع عن كثب على الأوضاع هناك ، علماً بأن وزارة الداخلية قد سمحت للجمعية بزيارات سابقة منذ سنوات لبعض المخافر وسجن الإبعاد والسجن المركزي (نساء) .